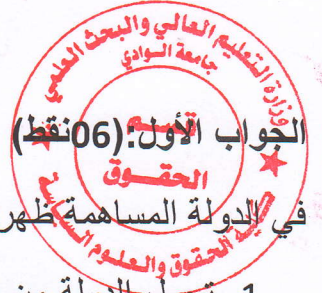


التصحيح النموذجي لمقياس القانون العام الاقتصادي

السنة الثالثة قانون عام



في الدولة المساهمة ظهرت ثلاث متغيرات وهي:

- 1- تحول الدولة من المحتكرة والمسيطرة للقطاع الاقتصادي الى الدولة المحررة للقطاع الاقتصادي، وبالتالي تحول المؤسسات العمومية خضوعها من القطاع العام إلى قواعد القانون التجاري.
- 2- ظهور مؤسسات اقتصادية جديدة وهي: المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي.
- 3- بعد خروج الدولة عن تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية استعانة بمجموعة من الشركات من أجل الاشراف على تسيير مساهماتها وفقا لقواعد القانون التجاري وهي:

- صناديق المساهمة.

- الشركات القابضة العمومية.

- شركات تسيير مساهمات الدولة.

- المجمعات الصناعية.

الجواب الثاني: (10 نقطة)

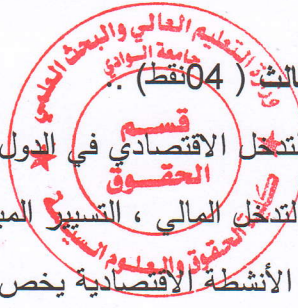
1- الدولة التي تتكفل بالجانب الامني وتوفير السكنية العامة، اما الدولة الضابطة هي الدولة التي تراجعت نهائيا عن تسيير القطاع الاقتصادي، وتركت سلطة معينة لضبط السوق وتأطيره تعرف ب"سلطات الضبط الاقتصادي"

2- سلطة ضبط البورصة هي سلطة قطاعية، اما سلطة مجلس المنافسة هي سلطة ضبط عامة.

3- المؤسسات، ع، ا هي تهدف الى تحقيق المصلحة العامة، وانا موظفيها لا يطلق عليهم صفة موظف بل عامل، عكس المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري هي مؤسسات تهدف الى تحقيق المصلحة العامة وموظفيها يخضعون الى قانون الوظيفة العمومية.

4- المؤسسات، ع، ا هي مؤسسات لها تمويل ذاتي وتهدف لتحقيق الربح والمضاربة، اما المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي هي مؤسسات تمول من الميزانية العامة وتهدف لتحقيق المصلحة العامة، وهي كذلك تخضع لنظام مزدوج، فهي تخضع للدولة عند علاقتها مع الادارة، وتخضع للقانون التجاري عند علاقتها مع التجار.

5- م، ع، ا هي شركات مساهمة لكن الشريك الوحيد هي الدولة، اي لا يتعدد فيها الشركاء، عكس شركات المساهمة التي يتعدد فيها الشركاء.



الجواب الثالث (04 نقطة)

حيث أن التدخل الاقتصادي في الدول الرأسمالية عرف ثلاث طرق أساسية: التنظيم ، التدخل المالي ، التسيير المباشر أو غير المباشر.

1- تنظيم الأنشطة الاقتصادية يخص منطقيا مجموع الوحدات الاقتصادية في البلاد ، يمكن أن يكون التنظيم حسب قطاعات النشاط (البناء مثلا).

2- التدخل المالي يمكن أن يكون مباشر (قروض ، أو دعم) .

3- أما التسيير المباشر للدولة أو غير المباشر عن طريق إنشاء مؤسسات عمومية للقيام بأنشطة اقتصادية، قد يكون لتلك المؤسسات طابع المرفق العام أو لا.

في حين الدول الاشتراكية لها مهمة أكثر بساطة في ذات الوقت أكثر تعقيد ، أكثر بساطة لان الاستبعاد القطاع الخاص سيوفر للدولة وحدات اقتصادية لتنفيذ سياستها أكثر انصياعا ، وأكثر تعقيد لان التخطيط لابد أن يكون أكثر تفصيل من اجل ضمان إدارة حقيقية للأنشطة الاقتصادية.